

اقتراح القانون

الرامي الى تعديل قانون انشاء نقابة الاطباء البيطريين في لبنان

القانون رقم ٤٧٩ تاريخ ١٢/٨/١٩٩٥

المادة الأولى:

يعدل قانون "إنشاء نقابة الاطباء البيطريين في لبنان" (القانون رقم ٤٧٩ تاريخ ١٢/٨/١٩٩٥) وفق الآتي:

أ - تضاف الى المادة ١٨ الفقرتان الجديدان التاليتان:

المادة ١٨ :

[...]

إن القرار بقبول الترشيح أو برفضه يقبل الإستئناف من كل ذي مصلحة بمهلة ثلاثة أيام من انقضاء الخامس عشر من أيلول من سنة الترشيح ويرد شكلاً إذا قدم بعد انقضاء الثامن عشر من أيلول المذكور ما لم يكن آخر يوم المهلة يوم عطلة فتمدد المهلة إلى أول يوم عمل لاحق.
تفصل محكمة الإستئناف في غرفة المذاكرة بالإستئناف في مهلة لا تتعدي السابع من تشرين الأول من سنة الترشيح ويكون القرار الإستئنافي قطعي ونافذ على أصله.

ب - تلغى المادة ٢١ وتستبدل بما يلي:

المادة ٢١ :

إذا شغر أي مركز من أعضاء مجلس النقابة يستمر المجلس في تأدية أعماله ومهماته بالأعضاء الباقين.

د. وارick حوش
عاصم مراد
1

أما إذا شغرت ثلاثة مراكز قبل أول حزيران من السنة الثانية لولاية المجلس فتدعى الجمعية العامة غير العادية لانتخاب أعضاء جدد وذلك ضمن مهلة شهر من تاريخه الدعوة تكون الأيام العشرة الأولى منها مخصصة لتقديم طلبات الترشيح.

ج - تلغى الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ وتستبدل بما يلي:

المادة ٢٢:

إذا شغرت منصب النقيب لأي سبب تدعى الجمعية العامة في مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ شغور المنصب لانتخاب نقيب جديد إذا كانت المدة الباقية في الولاية تزيد عن ستة أشهر يتم التعيين من قبل المنتدب المدة الباقية من الولاية.

أما إذا كانت المدة الباقية من الولاية أقل من ستة أشهر فيتولى نائب النقيب منصب النقيب بالوكالة حتى نهاية الولاية.

د - تلغى المادة ٢٤ وتستبدل بما يلي:

المادة ٢٤:

يمثل النقيب النقابة وله على الأخص الصلاحيات الآتية:

- الإشراف على إدارتها والدفاع عن حقوقها.
- رئاسة الجمعية العامة ومجلس النقابة وتنفيذ قرارات كل منهما وتوقيع العقود التي يوافقان عليها.
- التقاضي باسم نقابة الأطباء البيطريين وفقاً للأصول المرعية للإجراءات.
- العمل على حل الخلافات الناشئة بين الأطباء البيطريين في أمور مهنية.
- رعاية شؤون النقابة ومصالحها.
- توكيل المحامين باسم النقابة لتمثيلها أمام القضاء والدوائر وحيث يقتضي تمثيلها.

هـ - تلغى المادة ٤٣ وستبدل بما يلى:

المادة ٤٣:

تألف موارد صندوق التقاعد وصندوق التعاضد من:

رسم انتساب تقرره الجمعية العامة ويستوفى عند التسجيل في جدول النقابة.

رسم سنوي يستوفى مع رسم الاشتراك السنوى للنقابة، يحدد بناء على اقتراح لجنة ادارة الصندوق، وموافقة الجمعية العامة.

المنح والهبات والاكتتابات وما يوصى به للصندوق.

العائدات الناتجة عن إدارة اموال الصندوق.

رسم واحد بالمئة (١%) من قيمة جميع الأدوية البيطرية الموصوفة أو المستوردة أو المنتجة محليا، تستوفى بموجب طوابع او تقنيات مشابهة تلصق على الفاتورة أو البيان الجمركي، وتختتم بخاتم النقابة قبل موافقة وزارة الصحة العامة عليها؛ ولا يجوز بيع او اخراج البضاعة من الجمرك إذا لم يستوفى هذا الرسم.

المادة الثانية:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

د. هارون روكعن
حاج حمود عاصم

الأسباب الموجبة

لاقتراح القانون الرامي الى تعديل قانون

إنشاء نقابة الأطباء البيطريين في لبنان

تمتاز مهنة الطب البيطري بأهمية كبيرة، لما تؤديه من خدمات مهنية وإنسانية واجتماعية في إطار الصحة العامة بشكل عام، والصحة الحيوانية بشكل خاص، وما يرتبط بها من صحة وسلامة الغذاء، بحيث يعمل الأطباء البيطريون على وقاية الحيوانات من الأمراض ومعالجتها وحماية الإنسان من خطر الإصابة بالأمراض المشتركة ومراقبة المنتجات الحيوانية والمساهمة في حماية البيئة.

صدر قانون إنشاء نقابة الأطباء البيطريين في لبنان في العام ١٩٩٥ بالرقم ٤٧٩ تاريخ ١٩٩٥/٨/١٢، وتصمن مجموعة من الأحكام المتعلقة بعمل مجلس النقابة وبتمويل صندوق التقاعد وصندوق التعااضد للأطباء.

تبين، على ضوء التجربة، أن هذا القانون يحتاج إلى بعض الإضافات التي تسهم في توضيح بعض التفاصيل المتعلقة بإنتخاب النقيب وصلاحياته وعدد من أعضاء المجلس وغيرها من التفاصيل والثغرات التي يسعى إقتراح القانون إلى توضيحها وسدتها.

كما تبين بأن صندوق التقاعد والتعااضد افتقر إلى موارد كافية تسمح بتوفير التقديرات اللاحقة لأعضاء النقابة من أطباء بيطريين. ذلك ما يتطلب تعديل القانون لاستحداث مداخل جديدة اسوة بغيرها من المهن المشابهة، بما فيها نقابات الأطباء والصيدلة وأطباء الأسنان.

لذلك، نتقدم من المجلس النيابي الكريم بإقتراح القانون المرفق، راجين مناقشته واقراره وفقا للأصول.

جدول مقارنة

اقتراح القانون الرامي الى تعديل قانون انشاء نقابة الاطباء البيطريين في لبنان

النص المقترن	النص الحالي
<p>- المادة ١٨: استئناف قرار المجلس في الترشيح (مادة جديدة)</p> <p>إن القرار بقبول الترشيح أو برفضه يقبل الإستئناف من كل ذي مصلحة بمهلة ٣ أيام من انقضاء الخامس عشر من أيلول من سنة الترشيح ويرد شكلاً إذا قدم بعد انقضاء الثامن عشر من أيلول المذكور ما لم يكن آخر يوم المهلة يوم عطلة فتمدد المهلة إلى أول يوم عمل لاحق.</p> <p>تنفصل محكمة الإستئناف في غرفة المذاكرة بالإستئناف في مهلة لا تتعدي السبعة من تشرين الأول من سنة الترشيح ويكون القرار الإستئنافي قطعي ونافذ على أصله.</p>	
<p>المادة ٢١: (مادة جديدة)</p> <p>إذا شغر منصب النقيب لأي سبب تدعى الجمعية العامة في مهلة ثلاثة أيام من تاريخ شغور المنصب لانتخاب نقيب جديد إذا كانت المدة الباقية في الولاية تزيد عن ٦ أشهر يتم النقيب المنتخب المدة الباقية من الولاية.</p> <p>أما إذا كانت المدة الباقية من الولاية أقل من ٦</p>	<p>المادة ٢١:</p> <p>إذا شغر مركز أحد أعضاء المجلس قبل انتهاء المدة يحل في المركز الشاغر المرشح الذي لم ينجح لكنه حاز في الانتخابات العدد الأكبر من الأصوات. أما إذا شغر ثلاثة مراكز أو ما يزيد قبل أول حزيران من السنة الثانية للولاية فتدعى الجمعية العامة لانتخاب أعضاء للمراكز</p>

<p>أشهر فيتولى نائب النقيب منصب النقيب بالوكالة حتى نهاية الولاية.</p>	<p>الشاغرة.</p>
<p>المادة ٢٢ : شغور مركز أحد أعضاء المجلس غير النقيب (مادة جديدة)</p> <p>إذا شغر أي مركز من أعضاء مجلس النقابة يستمر المجلس في تأدية أعماله ومهامه بالأعضاء الباقيين.</p> <p>أما إذا شغرت ثلاثة مراكز قبل أول حزيران من السنة الثانية لولاية المجلس فتدعى الجمعية العامة غير العادية لانتخاب أعضاء جدد وذلك ضمن مهلة شهر من تاريخه الدعوة تكون الأيام العشرة الأولى منها مخصصة لتقديم طلبات الترشيح.</p>	<p>المادة ٢٢ :</p> <p>يعتبر مجلس النقابة منحلا اذا زاد عدد المراكز الشاغرة فيه عن خمسة اعضاء ويصار الى انتخابات جديدة في مدة شهرين على الاكثر من تاريخ انحلال المجلس. يبقى النقيب في مركزه حتى الانتخابات الجديدة.</p> <p>وإذا شغر مركز النقيب ايضا كان لوزير الزراعة ان يعين لجنة مؤقتة تدير اعمال النقابة حتى اجراء الانتخابات</p>
<p>- المادة ٢٤ : النقيب</p> <p>يمثل النقيب النقابة وله على الأخص الصالحيات الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الإشراف على إدارتها والدفاع عن حقوقها. • رئاسة الجمعية العامة ومجلس النقابة وتنفيذ قرارات كل منهما وتوقيع العقود التي يوافقان عليها. • التقاضي باسم نقابة الأطباء البيطريين وفقاً للأصول المرعية للإجراءات. • العمل على حل الخلافات الناشئة بين الأطباء البيطريين في امور مهنية. 	<p>- المادة ٢٤ :</p> <p>النقيب يمثل النقابة ويدافع عن حقوقها وهو يرأس الجمعية العامة وهو مكلف تنفيذ قرارات المجلس وله الحق بان يقاضي باسم النقابة وفقاً للأصول المرعية.</p>

<ul style="list-style-type: none"> • رعاية شؤون النقابة ومصالحها. • توكيل المحامين باسم النقابة لتمثيلها أمام القضاء والدوائر وحيث يقتضي تمثيلها. 	
<p>- المادة ٤٣ (معدلة):</p> <p>تألف موارد صندوق التقاعد وصندوق التعاضد من:</p> <p>رسم انتساب تقرير الجمعية العامة ويستوفى عند التسجيل في جدول النقابة.</p>	<p>- المادة ٤٣ :</p> <p>ت تكون موارد صندوق التقاعد وصندوق التعاضد من:</p> <ul style="list-style-type: none"> • نسبة معينة من الرسم السنوي • الاعانات والهبات. • الرسوم النسبية العائدة لنقابة الاطباء البيطريين والتي تقرها السلطات المختصة على ان تعين ادارة هذين الصناديق وطرق عملهما في نظمهما الداخليين.
<p>رسم سنوي يستوفى مع رسم الاشتراك السنوي للنقابة، يحدد بناء على اقتراح لجنة ادارة الصندوق، وموافقة الجمعية العامة.</p> <p>المنح والهبات والاكتتابات وما يوصى به للصندوق.</p>	
<p>العائدات الناتجة عن إدارة اموال الصندوق.</p> <p>رسم واحد بالمائة (%) من قيمة جميع الأدوية البيطرية الموصوفة أو المستوردة أو المنتجة محليا، تستوفى بموجب طوابع او تقييمات مشابهة تلخص على الفاتورة أو البيان الجمركي، وتختم بخاتم النقابة قبل موافقة وزارة الصحة العامة عليها؛ ولا يجوز بيع او اخراج البضاعة</p>	

من الجمرك إذا لم يستوفى هذا الرسم.